مشروع المجتمع لدى الأحزاب السياسية الجزائرية

تحليل خطاب مدونة

أ.وشنان حكيمة
جامعة 20 أوت 1955سكيكدة (الجزائر)

Abstract :

This article searches, in the exemplars project of society, that the Algerian political parties introduce, with regarding to their different political and rational directions (national, Islamic and secular), through relying on the recording of corpus, which replays to this target when it is subjugated to the technical of discourse analysis, and each technique performs special aim.

ملخص:

يشتغل هذا المقال بالبحث في نماذج مشروع المجتمع، التي تقدمها الأحزاب السياسية في الجزائر، على اختلاف توجهاتها الفكرية والسياسية، (الوطنية و الإسلامية والعلمانية) وذلك من خلال البحث في مدونة تستجيب لهذا الغرض حين يتم إخضـــاعها، لأساليب تحليل الخطاب التي يفي كل أسلوب منها بغرض معين.

مقدمة:

تعتبر الأحزاب السياسية في أي مجتمع من المجتمعات، إحدى القنوات الشرعية للتعبير عن الفئـــات والطبقـــات الإجتماعية التي تنتمي إليها، وهذه الأحزاب باعتبارها إحدى المنظمات الإجتماعية، تشكل بتنظيماتها الداخلية ومستوياتها القيادية ولجانها المتعددة وكذا صحفها التي تعبر عن سياستها وتوجهاتها الفكرية، نظاما سياسيا واجتماعيا يتفاعـــل مـــع بقية النظم الأخرى ويساهم في عملية التشكيل الإجتماعي والثقافي والسياسي ويعمل عل معالجة مختلف القضايا المتعلقة بحياة أفراد مجتمعه، ما يجعله قوة لها وزنها داخل المجتمع.

وبما أن الأحزاب السياسية، تتمتع بإمكانية الوصول إلى السلطة وممارستها ، ينظر إليها علـــى أنهـــا مواقـــف رسمية موثقة حيال القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تهـــم الـــنظم الرســـمية وغيـــر الرســـمية والمجتمع، كما هي مجسدة في مشاريعها السياسية ، التي تدفعها للعمل على جلب أكبر عدد ممكن من المنخرطين فيهـــا أو الملتفين حول برامجها الإنتخابية ومتقبلين لهذه المشاريع، ما يجذر مكانتها ويعزز وجودها الإجتماعي.

ولدراسة المشاريع السياسية كما تقدمها الأحزاب السياسية الجزائرية، يأتي هذا القال قائما على البحث في وجهين أساسيين، يتكفل الوجه الأول، بفهم إشكالية هذا الموضوع و الفرضيات المقترحة له والجهاز المفاهيمي الذي يتعامـــل معه. ويتكفل الوجه الثاني، بتحديد منهج دراستة وأدواتها، عينتها ومدونتها، ونتائجها.

أولا: الوجه الأول: لدراسة الموضوع.

1-**في فهم الإشكالية:** تعد الأحزاب السياسية، جماعات منظمة من المواطنين، هدفها الوصول إلى السلطة وممارستها، لأنها من أكثر الأدوات الفعالة في إيجاد نوع من النظام في الحياة الاجتماعية والمساهمة في الحياة السياسية. ولكي تؤدي هذا الدور، تتولى القيام بعدة وظائف منها، نشر إيديولوجيتها بين الناخبين اختيار مرشحيها في الانتخابات، وتنظيم نوابها داخل البرلمان وحل صراعاتها الداخلية. وقد تتجسد كل هذه الوظائف وتبرز بجلاء في وظيفة أساسية، حين تجتمع في ما يعرف بالمشروع السياسي أو مشروع المجتمع ، لما يتضمنه من رؤية الحزب الخاصة للمجتمع وتصويره لواقعه الاجتماعي والاقتصادي وطبيعة العلاقات الموجودة بين القوى الفاعلة فيه، وكيفية عمل نظامه السياسي، فتتحدد بالمقابل طبيعة مشاريعها من حيث برامجها الإنتخابية ومصادر مرجعيتها، وأهدافها وتوجهاتها .

والأحزاب السياسية في الجزائر، ورغم معرفتها السابقة بالتعددية السياسية خلال مرحلة الإستعمار الفرنسي أين صاغت مختلف تياراتها السياسية برامج سياسية تحدد شكل وطبيعة نظامها السياسي والمجتمع معا، وذلك من خلال المطالب التي تجمع على الإستقلال وتحسين أوضاع المجتمع الجزائري، إقتصاديا وسياسيا وإجتماعيا. لتغيب بعدها التعددية بعد الإستقلال مباشرة، تبعا لتبني سياسة الحزب الواحد والمشروع الإشتراكي كمشروع مجتمعي نصت عليه مختلف المواثيق (برنامج طرابلس 1962، الميثاق الوطني 1964، الميثاق الوطني 1976). غير أن التعددية الحزبية عادت مرة أخرى بعد أحداث أكتوبر 1988، وما كرسته من تعددية سياسية، وعادت معها أحزاب مختلفة التوجهات الإيديولوجية، (الوطنية، الإسلامية والعلمانية)، أعلنت عن نواياها في تقديم مشاريع مجتمعية، تعمل على تحقيقها في حال الوصول إلى السلطة، منطلقة من قناعة أن الأزمة، أزمة مجتمع وليست أزمة سياسية أو ضعف أداء الدولة نتيجة ما أحدثته هذه الأزمة، من انقسام عميق في النسق الاجتماعي تجلى في انقسام مختلف فئات المجتمع وخياراتها السياسية، ففئات التفت حول الأحزاب الإسلامية وخطاباتها الدينية التي تعد بإعادة تشكيل الدولة الجزائرية على أسس الشريعة الإسلامية والتركيز على العدالة الاجتماعية، وفئات أخرى بقيت على وفائها للأحزاب الوطنية ومبادئ ثورة نوفمبر ومشروع الدولة الوطنية الديمقراطية، في حين انحازت فئات أخرى، للأحزاب العلمانية ومشروعها القائم على الإنفتاح على الغرب والحريات الشخصية والمساواة. الأمر الذي دل على "غياب التأطير العقلاني لحركية المجتمع الجزائري السياسية".(1) وأدى إلى استخدام العنف الذي بدا تعبيرا، عن الحاجة الجماعية في مواجهة صعوبة الحياة اليومية.

و لأن الفكر لا ينفصل عن الواقع، ولأن "المجتمع كبنية، لا يتكشف في ذاته، بل يتم إنتاجه في لحظات ملموسة من الممارسات الاجتماعية" (2)، فقد انعكست أزمة واقع المجتمع الجزائري على الفكر السياسي، للأحزاب، كمؤسسات أنتجها هذا الواقع، فراحت تتنافس في جولات انتخابية متعددة ومختلفة (تشريعية، رئاسية)، حاول كل منها، كسب التأييد المجتمعي لمشروعه، من خلال محاولة الإقناع بمضمون برنامجه السياسي وشرح أهدافه وتقديم أفضل مرشحيه لتمثيله في السلطة.

إنطلاقا مما سبق يأتي التساؤل الإشكالي التالي: ما هي نماذج مشاريع المجتمع التي تقدمها الأحزاب السياسية الجزائرية لمجتمعها؟

يتفرع عنه ثلاثة أسئلة أساسية هي :

- ما نموذج مشروع المجتمع الذي تقدمه الأحزاب الوطنية ؟
- ما نموذج مشروع المجتمع الذي تقدمه الأحزاب الإسلامية؟
- ما نموذج مشروع المجتمع الذي تقدمه الأحزاب العلمانية؟

2-**الفرضيات:** كإجابة مؤقتة لهذه الأسئلة، صغنا الفرضيات التالية:

***فرضية رئيسية** تقول: تقدم الأحزاب السياسية الجزائري نماذج مختلفة من المشاريع المجتمعية، باختلاف توجهاتها الفكرية والسياسية.

***فرضيات فرعية هي:**

- تقدم الأحزاب الوطنية نموذج مشروع المجتمع الإسلامي.
- تقدم الأحزاب الإسلامية نموذج مشروع المجتمع الوطني.
- تقدم الأحزاب العلمانية نموذج مشروع المجتمع العلماني.

3-الجهاز المفاهيمي: تتعامل دراسة هذا الموضوع مع مجموعة من المفاهيم الأساسية، والتي نعمل على الحوم حولها لتحديد معانيها كما نقصدها في التعاريف الإجرائية الخاصة بها.

1-حول مفهوم مشروع المجتمع: يشكل البحث في مفهوم المشروع السياسي (مشروع المجتمع) جوهر التفكير في علم الاجتماع السياسي والعلوم السياسية، حيث يقدم لنا التراث السياسي، علمية، مفادها أن التراث الفلسفي والسياسي للفكر الليبيرالي الكلاسيكي الغربي والفكر الماركسي، أنهما ظلا يشتركان في هدف واحد ألا وهو "التفكير في تنظيم الرابط الاجتماعي أو بعبارة أخرى سعت للتفكير في اقتراح مشاريع للمجتمع الإنساني وتقديم منظومات فكرية تنظيرية، اعتمدت كإيديولوجيات وتصورات جسدها الفاعلون السياسيون. (3)

من هذا المنطلق تسعى الأحزاب السياسية، إلى اكتساب مشاريع مجتمعية، تتحدد في ضوء: **برامجها الانتخابية،** التي تنصب على قضايا المجتمع، فتقدم الحلول العملية لها. و**أهدافها،** التي تعكس توجهها الفكري والسياسي، بناءا على اعتناقها لإيديولوجية بعينها، قد تكون ليبيرالية، إشتراكية أو إسلامية. و**مرجعيتها،** التي تنهل منها فلسفتها العامة.

ولمشروع المجتمع، خصائص تميزه، هي:

*أنه يقر بضرورة الإقرار بدولة القانون والعمل من أجل الاستقرار السياسي.

*أنه شرط ضروري وهام للأحزاب، كونه يسمح ببناء علاقة دائمة نسبيا مع الناخبين، فهو مجال لتحديد علاقة التمثيل التي تتحدد بدورها، بطريقتين، إما أن يقوم المشروع على تمثيل المصالح أو الهويات.

*أن برامج مشاريع المجتمع، تختلف باختلاف الأحزاب وإيديولوجياتها الفكرية والسياسية.

*أنه يحمل جملة من المعتقدات والإيديولوجيات، التي تتبناها الأحزاب في عملها السياسي، لتعبئة أفراد المجتمع السياسي حولها.

والأمر الجدير بالتذكير، أن ليس كل الأحزاب تمتلك مشاريع المجتمع، فالدراسات السياسية، تؤكد أن الأحزاب التي يمكنها أن تحقق أهدافها بسهولة، كأن تصل للسلطة ولها القدرة على عمليات التعبئة، فهي لا تهتم بالمشروع السياسي، بقدر ما تهتم بالبرنامج الانتخابي المتغير، الذي تكيفه مع المستجدات والسياقات السياسية والاجتماعية، أما أهمية المشاريع، فقد كانت في السابق ذات أهمي بالغة، لاسيما أثناء فترة الصراع الإيديولوجي، لكن مع تراجعها وانكماش تأثيرها، باتت لا تعيرها الاهتمام اللازم، معتمدة فكرة مفادها، أن المشروع السياسي، سيتم الاتفاق عنه ضمنيا، حينما يحقق غالبية أفراد المجتمع حاجاتهم الاجتماعية. (4)

2-**حول مفهوم الأحزاب السياسية:** بالنظر إلى تعدد التعريفات المقدمة للأحزاب السياسية، بتعدد واختلاف إيديولوجيات الباحثين والزاوية التي ينظر كل واحد منهم إليها، فإن تقديمنا لها، جاء على أساس **التصنيفات الفكرية** الخاصة بها وذلك ارتباطا بموضوع الدراسة.وعليه نجد أن **الفكر الليبرالي،** يركز في تعريفه للحزب السياسي، على الجانب العملي والهدف النهائي للعملية السياسية، التي يقوم بها للوصول إلى السلطة والمشاركة في صنع القرار، كما أن برنامجه السياسي، يلعب دورا جوهريا في مرحلة تأسيسه. "فجورج بيردو"(George Burdeau) يعرفها، بأنها كل

تجمع بين الأشخاص يؤمنون ببعض الأفكار السياسية ويعملون على انتصارها وتحقيقها وذلك بجمع أكبر عدد ممكن من المواطنين حولها والسعي للوصول إلى السلطة أو على الأقل التأثير على قرارات السلطة الحاكمة. والملاحظ أن هذا التعريف يركز على معيار المشروع السياسي(مشروع المجتمع) الذي يميز الحزب السياسي عن غيره من الأحزاب. (5) أما **الفكر الماركسي** فيركز في تعريفه للحزب على تكوينه الاجتماعي والارتباطات الاقتصادية لأعضائه والمراتب التي يحتلونها في السلم الاجتماعي، فالحزب عنده جزء من طبقة معينة. على هذا الأساس، يعتبر "ماركس" الحزب " تعبيرا عن مصالح طبقة اجتماعية." (6).

ثانيا:الوجه الثاني:الدراسة التطبيقية للموضوع.

1-منهج الدراسة: إن التعامل مع برامج الأحزاب السياسية ومختلف الوثائق الخاصة بها لتحديد نماذج مشاريعها المجتمعية، يفترض استخدام تحليل الخطاب، كمنهج وليس كطريقة، حتى يساعدنا على التعرف على كيفية إنتاج الواقع الاجتماعي، من خلال فحص اللغة وكيف تقوم ببناء الظواهر وليس بإظهارها فحسب.(7). ولتنفيذه، تم توظيف ثلاثة **أساليب (أدوات)** خاصة به يؤدي كل منها غرضا معينا، تتمثل في: **التحليل الفئوي**، بغرض معرفة مضامين البرامج الإنتخابية لمشاريع المجتمع لدى الأحزاب المختارة كعينة للدراسة. **و تحليل الحقول المرجعية**، الذي يكشف عن مرجعيات الايديولوجية **والتحليل التقييمي**، الذي يكشف عن أهدافها. ولكل نوع من هذه التحاليل إجراءاته التنفيذية، التي ترشدنا إلى كيفية تطبيقه.

2-**عينة الدراسة:** إن طبيعة عينتنا **قصدية**، تحكم في تحديدها خصائص المجتمع المدروس، الذي بإمكانه مدنا بالمعطيات الواجب جمعها، دون أن إهمال التصنيفات الحزبية في الجزائر. وعليه فقد تم اختيار حزب جبهة التحرير الوطني، كممثل للتيار الوطني ، وحركة مجتمع السلم كممثل للتيار الإسلامي وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية كممثل للتيار العلماني. وترجع أسباب اختيار هذه الأحزاب دون غيرها، إلى صعوبة أخذ كل الأحزاب الموجودة على الساحة الوطنية، إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار، المعطى السياسي، الذي ركزت عليه الدراسة، وهو قوة تمثيل الأحزاب الثلاثة، للتيارات السياسية المتعارف عليها في الجزائر، بناء على النتائج الكبيرة التي حققتها في مختلف الاستحقاقات الانتخابية المختلفة. كما أنها من الأحزاب التي استطاعت على مدار التجربة التعددية، البقاء في الخارطة السياسية إلى حد اللحظة .

3-**مدونة الدراسة:** ونعني بها المادة التي نعمل عليها و نخضعها للتحليل، و المتمثلة في مختلف الإصدارات الخاصة بالأحزاب الثلاثة، من برامج سياسية و منشورات.

4-تقديم النتائج: لتحديد نماذج مشاريع المجتمع، التي تقدمها الأحزاب السياسية الجزائرية، تم أولا تحديد مضامين برامجها الإنتخابية، ثم تحديد أهداف مشاريعها و أخيرا مرجعياتها الإيديولوجية التي تستند إليها، فكانت النتائج كما يلي:

1-**النتائج المتعلقة بالبرامج الانتخابية للأحزاب:**

*أن كل البرامج دارت حول قضايا أساسية في المجتمع، هي القضايا الداخلية والقضايا الخارجية، حيث شملت الأولى: الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وتمثلت الثانية في، السياسة الخارجية والدفاع الوطني.

فبالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني، جاءت نتائجه الرقمية بـ 08 وحدات فرعية للجانب الاقتصادي توضح مضمونه، و06 وحدات إخبارية للجانب الاجتماعي، و 05 وحدات إخبارية للجانب الثقافي. هذا الترتيب الرقمي يعكس أهمية كل قضية فرعية لدى الحزب، بناءا على نظرته لواقع مجتمعه وتمثله لمستقبله، ودليل ذلك ليس الترتيب العددي التنازلي فقط (5،6،8) وإنما محتوى كل رقم أيضا، مما يدل على أن مركز اهتمام الحزب منصب على القضايا الداخلية أولا، التي ضمنها الجانب الاقتصادي في المرتبة الأولى انطلاقا من الوضعية الاقتصادية المتأزمة التي عرفتها البلاد

والتي أثرت على باقي المستويات. لذلك يحدد حزب جبهة التحرير الهدف العام لبرنامجه، المتمثل في "ضمان الاستقرار والسلم والرخاء بالتقدم والثقة في المستقبل". أما بالنسبة للقضايا الخارجية، والمحددة بالسياسة الخارجية والدفاع الوطني، فيقرر الحزب أنها ترتكز على مبادئ وقيم ثورة التحرير الوطني لأول نوفمبر 1954، والتي تأخذ بعين الاعتبار تحولات المجتمع الجزائري والعلاقات الدولية، لذا ينبغي عليها العمل من أجل حماية المصالح الوطنية و ممتلكات الدولة الجزائرية بالخارج، السعي لإعادة بعث اتحاد المغرب العربي وإنشاء وحدة اقتصادية مغاربية، تحقيق انسجام ودعم العمل العربي، مواصلة دعم الشعب الفلسطيني دعم جهود الأمم المتحدة من أجل إتمام مسار تحرير الشعوب، استكمال عصرنة الجيش الوطني الشعبي.

أما **بالنسبة لحركة مجتمع السلم**، فقد شرحت وحداتها الإخبارية، من خلال صياغة بعض الإقتراحات المتعلقة بكل فئة. بالنسبة لفئة القضايا الداخلية، وبداية بالوحدة الأولى الخاصة بالجانب السياسي، فقد ضمت، ضرورة أخلقة العمل السياسي وترقية الديمقراطية. و في جانب التنمية الاقتصادية، تشجيع إنشاء البنوك الإسلامية بعيدا عن المعاملات الربوية، التزام الاستثمار الأجنبي المباشر بكل مسؤولياته الاجتماعية من عمالة وتحويل الأرباح وتكنولوجيا وحماية البيئة والعمل على تقليص التبعية للمحروقات بتوسيع القاعدة الاقتصادية من خلال دعم الاستثمار الخاص، وتشجيع العودة إلى الريف لتعميره. أما في جانب التنمية الاجتماعية، فتم التركيز على العناصر الاجتماعية ذات الأهمية والدور الفعال في المجتمع، ممثلة في الشباب المعني الأول بالمستقبل، ما يستوجب معالجة مشكلاته كالبطالة والعزوبة و العنوسة والهجرة وسائر طموحاته وتطلعاته، و المرأة كعنصر اجتماعي هام يجب تخصيص منحة لها، هي منحة التربية أو الحماية العائلية مع تعديل ساعات عملها لتمكينها من التوفيق بين الالتزام الوظيفي والعائلي وتشجيع الأسرة المنتجة، لتمكينها من لعب الأدوار الأساسية في المجتمع وعلى جميع الأصعدة. وبالنسبة لقطاع التربية، رأت الحركة ضرورة إصلاح المنظومة التربوية. أما بالنسبة للبحث العلمي والجامعة، فلابد من إعادة النظر في سياسة البحث العلمي بما يجعله فعالا ومستجيبا لطموحات الباحثين ومقتضيات التنمية المحلية والوطنية وتحديات التطور العلمي والتكنولوجي، مع ربط الجامعة ومؤسسات التكوين بالنسيج الاقتصادي والتنموي المحلي والوطني وبحركية السوق. وثقافيا، تؤكد الحركة على ضرورة بعث التراث الجزائري الأصيل بإحياء التظاهرات المتخصصة الأصيلة والهادفة، و إعطاء أدوار أساسية للمساجد والزوايا والتراث الإسلامي والأئمة والعلماء والدعاة وسائر الرموز الوطنية سواء في الجانب العلمي والمعرفي والمهني أو الجانب الاجتماعي والتاريخي والحضاري.

أما فيما يخص فئة القضايا الخارجية، وبالنسبة لوحدة السياسة الخارجية، فقد حددت الحركة أهم مسائلها في الاهتمام بالجالية الجزائرية بالخارج، القضية الفلسطينية، العمل على تكريس البعد الإسلامي. أما الوحدة الثانية، وهي سياسة الدفاع والأمن الوطنيين، فتوضحها الحركة في نقاط معينة تتناول في الأولى، الجيش الوطني الشعبي وسائر المؤسسات الأمنية من حيث، تحديثها وعصرنتها تقليص مدة الخدمة الوطنية، مع وضع القواعد والأسس لصناعة حربية دفعية ملائمة حسب ما يتطلبه ضمان الأمن القومي للجزائر بما في ذلك الصناعات النووية لأغراض سلمية.

وفيما يخص **حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية**، فقد فصلت في تقديم القضايا، حيث جاء عدد القضايا الداخلية، ثلاثة عشر (13) وحدة، وعدد القضايا الخارجية،ثلاث وحدات (03)، مع الإشارة إلى أن كل وحدة من هذه الوحدات تعد وحدات إخبارية أساسية وفرعية في نفس الوقت تشرح محتوى الفئتين الرئيسيتين.

بالنسبة للقضايا الداخلية، جاءت أول وحدة ممثلة في إصلاح الدولة، من خلال، بناء جمهورية تكرس فصل السلطات التنفيذية ، التشريعية والقضائية، والمساواة بين المواطنين، الحريات الفردية والجماعية ، التعددية السياسية والنقابية ترقية وحماية.وفي المجال الاقتصادي، تحدث عن الشغل وكيفية خلق مناصب العمل (شبكات السكك الحديدية، الطرقات، البناء، السكنات) وذلك باستعمال الأموال العمومية و الحفاظ على مناصب العمل، في المؤسسات القابلة

للخصخصة، إعداد إجراءات (قرض، تكوين...) لفائدة حاملي الشهادات الجدد والباحثين. وتشجيع الإحالة على التقاعد المسبق. وتخصيص منحة بطالة تضمن كرامة المواطن مع وجود وكال تشغيل في مجمل القطر الوطني تسمح بمراقبة وجهة هذه المنحة. وإعفاء عمل الطالب من الضريبة. ثالث وحدة، هي العدالة شرحت من خلال عناصر محددة، تمس استقلاليتها، وتزويد قطاعها بوسائل بشرية ومادية ضرورية لتكييفها ومتطلبات حقوق الإنسان والاقتصاد الجديد، رفع جوهري لرواتب القضاة ووضع برنامج تكوين متواصل وإعداد قانون أخلاقيات المهنة. ومطابقة النظام الخاص بالسجون لمبدأ احترام حقوق الإنسان بغرض إعادة الإدماج الاجتماعي للسجين، وتهيئة ظروف الحبس الخاصة لفائدة السجناء الإبتدائيين والقصر. وإلغاء عقوبة الإعدام.

رابع وحدة، ترقية التنمية، والتي تتحقق من خلال وضع إستراتيجية للتنمية، قائمة على إجماع وطني يشارك فيه الفاعلون السياسيون، المنظمات النقابية، الفاعلون الاقتصاديون والنخب والمؤسسات الجامعية. لذلك يقترح الحزب الإندماج في العولمة، وسوق داخلية مفتوحة على الخارج وحماية اجتماعية ناجعة وسياسة للاستثمار العام والخاص.

خامس وحدة، المالية، تتحقق باسترجاع البنك المركزي لوظيفته كسلطة نقدية مستقلة، تشجيع البنوك الخاصة خفض الضريبة ومقاومة التهرب الضريبي، وتكييف مؤسسة الجمارك، وإعادة تأهيل وإحداث مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للأموال ونشر الحصيلة السنوية، وكذا الخفض من مصاريف جهاز الدولة ووضع سياسة التقليص التدريجي لعجز الميزانية، وأن تنشر حسابات الشركات العمومية الكبرى(سوناطراك، سونلغاز) بانتظام.

سادس وحدة، التجارة، ضمنها الحزب، ثلاثة عناصر أساسية هي: تطبيق إجراءات تسهيل الصادرات على المدى القريب ودراسة وتخصيص مواقع في الموانئ والمطارات بغرض التصدير. وتشجيع خلق جمعيات المستهلكين.

سابع وحدة، الفلاحة والصيد والموارد المائية، شرحها الحزب بعناصر متعددة، بداية بإصدار قانون توجيه يخلق سوقا عقارية لتحرير النشاط الفلاحي والسماح بخصخصة الأراضي، بالحفاظ على طبيعتها الفلاحية، تسهيل شروط حصول الفلاحين على القروض، ترقية الإنتاج الفلاحي الموجه للتصدير، إصدار أنظمة الدعم للمنتجات الأولية (الحليب، الحبوب والزيوت). وإعادة خلق الضريبة الفلاحية، ووضع سياسة إصلاح الأراضي وتكثيف الإنتاج، والسهر على خلق صناعة التحويل والخدمات الضرورية. والاهتمام بسياسة الثروة المائية لأنها تشكل إحدى الأولويات الوطنية(توفير السدود...) على أن تستغل الموارد الصيدية بطرق عقلانية مع التهيئة الإستراتيجية لضمان تسيير أفضل لمراكب الصيد، تطوير تربية الحيوانات المائية وإعادة الاعتبار لوظيفة الصياد، تطوير نشاطات تحويل وتكييف مواد الصيد وذلك بتشجيع المستثمر الخاص.

ثامن وحدة، التنمية المستدامة، وخصها بإصدار قانون يهدف إلى إدماج مشكل حماية الأصناف والمحيط في عملية الإنتاج ، و ترقية البحث واستعمال الطاقات النظيفة والشروع في برنامج إعادة غرس الغابات.

تاسع وحدة، **التربية والتكوين**، توسع الحزب في تقديمها من خلال التطرق لعناصر مختلفة، بادئا بدسترة المهمة الجمهورية للمدرسة، إلزامية التعليم ومجانيته إلى غاية السن 14، على أن يتكفل التكوين المهني بامتصاص التسربات المدرسية، رفع منح الطلبة على أساس مستوى مدخول الأولياء. وكذا إعادة صياغة النظام التربوي وبرامج التعليم والتكوين وتكييفها مع معايير العمل العالمية، واحترام البيئة وإعادة تأهيل دروس التربية المدنية والأخلاقية بإدخال تاريخ الديانات. والقضاء على كل العراقيل البيروقراطية الموضوعة أمام المدارس ومراكز التكوين الخاصة، وكذا إصدار قانون يرفع من شأن وظيفة المعلم ماديا ومعنويا تبعا لتكوينه، إتقان وتجديد المعلومات لفائدة المعلم.

كما تطرق الحزب إلى قطاع التكوين المهني، وفضلا عن ربطه بالمدرسة لامتصاص المتسربين منها فقد تحدث عن رفع حصة الميزانية الموجهة له إلى 15 بالمائة من المدخول الخام وإعادة إدخال اللغة الفرنسية والإنجليزية في المسار التكويني بحجم أكبر وأساتذة أكثر كفاءة، وتحسين النوعية وزيادة مؤسسات التكوين المهني لتتماشى وحاجيات

القطاع المنتج. بعدها انتقل الحزب إلى الجامعة، وحث على الاعتراف باستقلاليتها وتكريسها، وترقية البحث العلمي في طبيعته الأساسية والتطبيقية بتشجيع الشراكة مع جامعات الدول المتقدمة.

عاشر وحدة، الثقافة، عبر عنها بوحدات تتعلق بتشجيع الإنتاج الثقافي والفني ، تأهيل وترقية اللغتين الوطنيتين العربية والأمازيغية، لجعلها تساير تطورات العلم والتكنولوجيا، ترسيم اللغة الأمازيغية في المناطق التي يطلبها فيها المجتمع، العمل على تنمية الحركة الجمعوية والثقافية، وتطوير أسس الثقافة والتسلية. بعدها تأتي وحدة الاتصال شرحها في مجموعة من الوحدات الفرعية، استهلها بدسترة حرية الصحافة وإصدار قانون يجسد مصداقية المعلومة و يرفع الطابع الجنائي، عن جرائم الصحافة ويحمي الصحفي أثناء أداء مهامه، ضمان موضوعية القنوات العمومية إضافة إلى ترقية التحكم في التكنولوجيا الجديدة للإعلام وتوسيع الحصول عليها، ورفع عدد الحصص التلفزيونية الموجهة لمناطق البلاد الآتية (وهران، منطقة القبائل، الأوراس، الهقار، بني ميزاب...).

ثم تأتي وحدة الصحة، تتضمن الإشارة إلى ضمان الحق في الصحة عبر كامل التراب الوطني، ورفع الميزانية الوطنية الخاصة بها، لتتماشى ومعايير المنظمة العالمية للصحة، وإعادة تأهيل البحث والتعاون الطبي وإقامة مستشفيات جهوية كبرى وزيادة الهيئات الصحية الجوارية، وإصدار قانون يرفع معنويا وماديا حالة موظفي القطاع الطبي والشبه طبي، وترقية صناعة المواد الصيدلانية والتجهيزات الطبية.

أما بالنسبة للقضايا الخارجية، فقد درا الحديث عنها في نقاط محددة هي: الهجرة، التي وضح الحزب تصوره بشأنها من خلال وضع أجهزة مؤسساتية، لإشراك الجالية العلمية المقيمة بالمهجر في تطوير الجامعة الجزائرية، وضع إجراءات محفزة لفائدة المتعامل الاقتصادي المتواجد في المهجر(قروض، الجباية، العقار...)، إنشاء بنك مختلط في الخارج بين المتعاملين المهاجرين والدولة الجزائرية لاستثمار الاحتياط المالي للجالية الجزائرية، وجعل الثنائية الجنسية جسرا ثقافيا واقتصاديا بين الشعوب، وتشجيع الحركة الجمعوية لدى الجالية المقيمة بالمهجر بمنحها مساعدات مالية.
ثاني وحدة، أمن الوطن، تناوله الحزب في نقطتين أساسيتين هما، وضع إستراتيجية أمنية وطنية تدمج أسس الدفاع الوطني، التكنولوجيا الجديدة الأنواع الجديدة للإجرام، الهجرة، تسيير الكوارث الطبيعية، الماء وغيرها وكذا فصل الجيش عن السياسية وجعله عصريا ومحترفا وتخفيض مدة الخدمة الوطنية إلى ستة أشهر.

آخر وحدة هي السياسة الخارجية، توضحت في، النضال من أجل السلم الدولي وحق الشعوب في تقرير مصيرها والقضاء على أسلحة الدمار الشامل، مراجعة بطاقة التمثيل الدبلوماسي الوطني، حسب متطلبات سياستنا الخارجية وعلاقاتنا الاقتصادية، تكريس أخوة شعوب بلدان شمال إفريقيا وحرية تنقل الأشخاص والممتلكات ورؤوس الأموال، إنشاء شراكة إمتيازية بينها وبين الإتحاد الأوروبي، وتضامن الجزائر مع كل التطورات الديمقراطية في العالم العربي الإسلامي.

2-النتائج المتعلقة بأهداف مشاريع المجتمع، لدى الأحزاب: اختلفت مواقف الأحزاب، عينة الدراسة من المفاهيم الأساسية التي تحدد توجهاتها الفكرية والسياسية، حيث بينت النتائج، أن **حزب جبهة التحرير الوطني** حدد في أهدافه أن الإسلام، دين الدولة، ما أعطى نتيجة +1، بتوجه ودي، يوحي بتمسك الحزب بالإسلام وقناعته به كدين للدولة. وحدة توحي بالوصف العام، لأنه يحصره في مجال العبادة، مما يعني أن موقفه منه، موقفا إيجابيا ضعيفا، يوحي بتقبله مع التحفظ في مجالات ممارسة هذا التقبل. وهذا ما أكد عليه حين ذكر في تحديده لأهدافه، أنه يريد تحقيق دولة الحق والقانون وفي مرجعيته، أنه تنظيم سياسي وطني ديمقراطي، مبني على أسس ومبادئ بيان ثورة نوفمبر 1954، ومن ثمة فهو يستمد إيديولوجيته من الرصيد التاريخي للحركة ومواثيقه ونصوصه الأساسية وعلى أساسها يؤسس لكل سياساته التي لا تقبل الفصل والحذف والاحتكار والمتمثلة في:

-النظام الجمهوري ومبادئ الديمقراطية التعددية.

-وحدة الشعب والوطن ووحدة التراب الوطني.
-الإسلام عقيدة راسخة وخزان لقيم الحرية والعدالة والتسامح ووحدة المجتمع.
-العربية باعتبارها اللغة الوطنية والرسمية، و اللغة الموحدة والجامعة.
- اللغة الأمازيغية وموروثها العريق، الذي يعتز به كل الجزائريين.

أما بالنسبة **لحركة مجتمع السلم**، فقد أتت على ذكر موضوع الإسلام، خلال تحديدها لمرجعيتها، وذلك بالحديث عنه في ثلاث ملفوظات هي:

- الإسلام، بمصادره ومقاصده، باعتباره قوة جمع وتوحيد وضبط لتوجهات الأمة وتطلعاتها، ومصدر إلهام وتجديد وعنصر تفاعل للشعب ورعاية مصالحه عبر الاجتهاد الجماعي.
- الإسلام عقيدة وشريعة، ينبثق عنها تصور متكامل للإنسان والكون والحياة.

هذه الملفوظات، وبعد إخضاعها للتحليل التقييمي، أعطتنا نتيجة +3، بتوجه يؤيد الإسلام، وحدة، قوية، تترجم تحمس الحركة له، من خلال الأوصاف التي نعتته بها، سواء بالنسبة لمواصله أو لمفرداته التقييمية، حيث اعتبرته قوة جمع وتوحيد وضبط، و مصدر الهام وتجديد وعنصر تفاعل، ينبثق عنه تصور متكامل للإنسان والكون والحياة، وكل ذلك كونه عقيدة وشريعة لها مصادرها ومقاصدها. وعلى هذا الأساس، حددت الحركة خصائص الإسلام، في "الشمولية، الوسطية، الواقعية، المرونة والوضوح" (8).

أهداف مشروع المجتمع لدى **حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية**، عكسها حديثه عن مواضيع أساسية تمثلت في اللائكية، الإسلام والديمقراطية، مستعملا أوصافا تعكس تصوره الفكري الخاص بكل منها، حيث ذكر:

- اللائكية، آلية سياسية حديثة تنظم العلاقات بين الدين والدولة.
- اللائكية، تنظم التعايش السلمي بين مختلف العبادات.
- الإسلام، عانى من كونه أداة بيد سلطة مستبدة أفسدت الأخلاق المدنية وصادرت المواطنة.
- الإسلام، يجب أن لا يكون مظلة إيديولوجية أو مصدرا للشرعية لأي شكل من أشكال السلطة.
- الإسلام السياسي، يكشف عن إخفاق النظام الوطني الشعبوي في تحقيق التنمية.
- الديمقراطية، باعتبارها وسيلة وغاية في نفس الوقت، فهي النظام السياسي الذي يستطيع الشعب في ظله امتلاك السلطة والحفاظ عليها.

هذه الملفوظات وبعد إخضاعها للتحليل التقييمي، تحصلنا على النتائج التالية:

بالنسبة لموضوع الاتجاه اللائكية: +3

بالنسبة لموضوع الإسلام: - 1

بالنسبة لموضوع الديمقراطية: +3

حيث جاء إتجاه الحزب نحو اللائكية ايجابيا، توجها وحدة. فقد استعمل تعبيرات توحي بقوة الاعتقاد في اللائكية حين اعتبرها آلية سياسية حديثة، مهمتها تنظيم العلاقات بين الدين والدولة، والتعايش السلمي بين مختلف الديانات . أما اتجاهه نحو موضوع الاتجاه الإسلام، فقد جاء سلبيا، عكس توجهه، رأيه المعادي للإسلام و موقفه المضاد له، في حين أكدت حدة تعبيراته، هذه المعارضة، كاعتباره الإسلام، يجب أن لا يكون مظلة إيديولوجية أو مصدرا للشرعية، لأي شكل من أشكال السلطة، لأنه عاجز عن تحقيق التنمية التي يطمح إليها أي مجتمع، فضلا عن معاناته كونه أداة في يد السلطة، التي لم تستخدمه للصالح العام وإنما أفسدت به الأخلاق المدنية وصادرت به المواطنة.

بينما جاء اتجاه الحزب من الديمقراطية، ايجابيا، توجها وحدة. حيث يتبين التوجه، في رأيه فيها من خلال دعوته إلى تطبيق مبادئها، أما حدة هذا الرأي، فتوضحها العبارات المستعملة في تحديد الرأي وهي اعتبار الديمقراطية وسيلة وغاية في نفس الوقت، هذا ما يجعل منها أمرا ضروريا توفر الآليات وتحقق الغايات، كما أنها النظام الذي يستطيع الشعب في ظله امتلاك السلطة والمحافظة عليها، ما يجعل منها أيضا النظام الأفضل بين الأنظمة الأخرى، لأنها تحقق تمكن الشعب من السلطة وممارستها والاحتفاظ بها.

3-النتائج المتعلقة بمرجعية مشاريع المجتمع، لدى الأحزاب السياسية الثلاثة: والتي تتحدد بالإشارات المرجعية التي يستعمله كل حزب، ليبين مرجعيته الإيديولوجية. فبالنسبة **لحزب جبهة التحرير الوطني**، حددها بإحالات،تترجم في مجمل دلالتها الظاهرة، مرجعيته الوطنية، حيث أوضح أنه يستند إلى بيان أول نوفمبر، كمصدر تاريخي، له وزنه الثقيل ودلالته على فكرة الوطنية، حيث يقرن مولد الجبهة ومسيرتها ومشروعها النضالي والمستقبلي، بهذا البيان فيذكر في توضيحه لمنطلقاته الفكرية ومرجعيته السياسية، أن الجبهة، حركة وطنية ثورية تحررية جامعة للشعب الجزائري ومعبرة عن إرادته في التحرر الوطني، لذلك فالحزب هو الوريث الشرعي للجبهة ، يستمد مرجعيته الفكرية والسياسية من المبادئ والأفكار والأهداف المتضمنة في البيان التاريخي لثورة الأول من نوفمبر 1954 الذي سجل ميلاد جبهة التحرير الوطني بجناحيها السياسي والعسكري ورسم الخطوط العريضة لمشروع الثورة المستقبلي. إضافة إلى بيان أول نوفمبر كمصدر تاريخي، يحدد الحزب المصدر الثاني وهو الأداة التي ساعدت على تنفيذ هذا البيان ممثلة في الشعب الجزائري بكل فئاته، والذي اعتمدت عليه الجبهة في كفاحها ضد المستعمر وأخذت على عاتقها مسؤولية قيادته لاسترجاع السيادة الوطنية، وبذلك فالجبهة ليست حزبا طبقيا منفصلا عن الجماهير الشعبية الواسعة، بل هي تشكيلة سياسية تسعى بواسطة المناضلين المنتمين إليها إلى تأمين الاستمرارية والمساهمة بفعالية في تحقيق مجتمع متحرر ودولة جزائرية تضمن للجماهير الشعبية ممارسة الحكم لتحقق بذاتها تطلعاتها المشروعة. ثالث مصدر أشار إليه الحزب هو أحكام الدستور والقانون، الذي يعد كغاية يهدف إلى تحقيقها.

أما بالنسبة **لحركة مجتمع السلم**، فقد حددت الحركة مرجعيتها بإشارات مصدرية متعددة، تحيل إلى التاريخ والدين وتجارب الحركات الإصلاحية والإسلامية المعتدلة وما توصل إليه الفكر الإنساني من قيم حضارية تخدم البشرية، لتبدو بذلك إشارات جامعة لعدة مصادر منها، ما هو خاص بالمجتمع الجزائري وخصوصيته الدينية والحضارية ومنها ما هو خاص بالمجتمعات الأخرى والفكر الإنساني عامة، ما يعطي الانطباع بالتنوع، في فكرها المرجعي، من حيث التمسك بما هو خاص والانفتاح في نفس الوقت على تجارب وأفكار الغير، ومن ثمة يعطي الثقة في هذه المرجعية وإيديولوجيتها ومنه في الحزب ومشروعية ما يطرحه في برنامجه وما يتضمنه مشروعه.

ورغم هذا التنوع، تفضل الحركة، الإسلام، الذي ترى فيه المصدر الأول لأفكارها. وإلى جانبه، تستند إلى تجارب الحركات الإصلاحية والإسلامية المعتدلة، على اعتبار أنها حركات ارتبط ظهورها في البداية بعملية تحديث وتنمية بلدانها إبان عصر النهضة وما تبعها من دعوات فردية وجماعية عبر عنها عدد من المفكرين أمثال "الأفغاني، محمد عبده" و عدد من جماعات الإسلام السياسي، مثل "جماعة الإخوان المسلمين".

والحركات الإسلامية في الجزائر لها خصوصيتها التاريخية، نظرا لطبيعة العلاقة التي تربط الدين بالسياسة في المجتمع الجزائري منذ مرحلة الكفاح الوطني ضد السيطرة الاستعمارية.

وبالنسبة لمرجعية **حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية**، من خلال توضيحه لأسس مشروع المجتمع الذي يقترحه على المجتمع الجزائري، و هي الطابع الجمهوري للدولة، الديمقراطية واللائكية، حيث تقوم الجمهورية على مبدأ

المساواة والسيادة ومبادئ اللائكية، وتقوم الديمقراطية على الحريات والحقوق، والعدل والقانون، و الفصل بين السلطات، والمواطنة والتعددية والحكم الراشد.

تحدد هذه الإشارات، الأسس الفكرية لحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطي، وهي إشارات سياسية بحتة، تشير في مقدمتها إلى الطابع الجمهوري للدولة، الذي يستمد شرعيته من الالتزام الرسمي الذي أخذ به القائمون بعملية التحرير الوطني من أجل تأسيس دولة ديمقراطية واجتماعية بعيدا عن كل رغبة في إقامة دولة ثيوقراطية كاملة، لأن النموذج الجمهوري، كما يرى التجمع ، هو الشكل السياسي الملائم لكل عمل يهدف إلى دمقرطة المجتمع وتحرير المواطن.

واللائكية، آلية سياسية حديثة، تنظم العلاقات بين الدولة والدين. و تضمن حرية الاعتقاد والعبادة، فهي تسمح بتحرير الدين من وصاية الدولة، من أجل إعادته إلى مجال المعتقد ومن ثمة تضمن و تنظم التعايش السلمي بين مختلف العبادات. والديمقراطية، تعني الحرية، الوعي بالاستقلال الذاتي ومواجهة أي شكل من أشكال الظلم والإكراه البدني والفكري والاجتماعي.

وبناء على هذه النتائج الجزئية، جاءت النتائج العامة،لتبين نماذج مشاريع المجتمع لدى الأحزاب الثلاثة: حيث قدم حزب جبهة التحرير الوطني، نموذج مشروع المجتمع الوطني، القائم على الديمقراطية كنظام سياسي ومستندا على الرصيد التاريخي كمرجعية فكرية يمثلها بالأساس بيان أول نوفمبر. أما حركة مجتمع السلم، فتقدم نموذج مشروع المجتمع الإسلامي، الذي ينظر للإسلام نظرة شمولية للدين والدنيا ويتخذ منه مرجعية يستلهم منه أفكاره وتصوراته للمجتمع. في حين يحدد حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، فيقدم نموذج مشروع المجتمع العلماني، القائم على الديمقراطية والحريات الفردية، جاعلا من الفكر الغربي مرجعيته في ذلك.

خاتمة:

يتضح من خلال هذه الدراسة، أن الأحزاب السياسية في الجزائر على اختلاف تياراتها، تعمل على تثبيت وجودها من خلال الدفاع عن مشاريعها المجتمعية المتباينة، بتباين مرجعياتها وأهدافها ومضامينها، إلا أنها تلتقي عند واقع المجتمع الجزائري، كميدان تستقي منه هذه المشاريع، وتعمل على معالجة قضاياه ضمن إطاراتها التصورية الخاصة.

المراجع :

1- سموك علي: المدينة الجزائرية كمجال للصعود الاجتماعي والعنف، في المدينة الجزائرية ومشكلات التحضر، الكتاب الثاني، إشراف علي قوادرية وأخرون، منشورات جامعة سكيكدة، بالتعاون مع مخبر البحوث والدراسات الاجتماعية، 2010، ص40.

2-جيدنز أنتوني: قواعد جديدة للمنهج في علم الإجتماع، ترجمة وتقديم محمد محي الدين، مراجعة وتصدير محمد الجوهري، المجلس الأعلى للثقافة، 2000.،ص37.

3 - الجمعي النوي: المسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية في الجزائر، دراسة سوسيو- سياية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم إجتماع التنمية، (جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010)، ص.52

4-نفس المرجع، ص53.

5 -ناجي عبد النور: النظام السياسي الجزائري، من الأحادية إلى التعددية السياسية، منشورات جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2006. ص27.

6- الشرقاوي سعاد: الأحزاب السياسية وجماعات الضغط، ط 2، دار المعارف، القاهرة،2000، ص.16

7- مشاقبة بسام: مناهج البحث الإعلامي وتحليل الخطاب، دار أسامة، عمان، 2009،ص ص104-.105

8- نحناح محفوظ: الجزائر المنشودة، العالمية المفقودة...الإسلام، الوطنية، الديمقراطية، ط1، دار النبأ، الجزائر1999، ص 92.